في انتظار الرعاية:
المخاطر الصحية، انتهاكات حقوق الإنسان، والحاجة إلى إصلاح احتجاز فترة ما قبل المحاكمة

يمثل الاستخدام المفرط لاحتجاز ما قبل المحاكمة – والذي يعني اعتقال وسجن أشخاص لم يدانوا بعد بأي جريمة – خطراً كبيراً على الصحة العامة وعلى حقوق الإنسان، ما يتطلب الانتباه السريع من قبل مؤيدي إصلاحات الصحة والسجون على حد سواء. فعالمياً، يقضي نحو 10 ملايين شخص كل سنة فترات في الحجز دون المثول أمام القضاء. حيث يمثّل المحتجزون بانتظار محاكمتهم ما يزيد عن ثلث الأشخاص في السجون حول العالم في ظروف غالباً ما تتسم بالاكتظاظ وسوء الأحوال دون أدوية أو علاجات أو أي إجراءات متبعة للتحكم في العدوى. فلا تؤثر المخاطر الصحية التي تصاحب احتجاز ما قبل المحاكمة بذلك على المحتجزين فحسب، بل على المجتمعات ككل مع خروج المحتجزين من السجن ومن الاحتجاز ما قبل المحاكمة وعودتهم إلى المجتمع.

في السنوات الأخيرة، أقامت وكالات الصحة مشاريع لتحسين الرعاية الصحية في السجون، إلا أن القليل من الاهتمام فقط انصب على أولئك المحتجزين لما قبل المحاكمة. ولأن مرافق احتجاز ما قبل المحاكمة غالباً ما تقع ضمن سلطة مختلفة عن تلك الخاصة بالسجون، ولأنه من المفترض ألا يقضي الأفراد سوى وقت قصير في احتجاز ما قبل المحاكمة، فإن سلطات ما قبل المحاكمة نادراً ما تطالها إصلاحات السجن أو جهود التثقيف الصحي.

وبالرغم من ذلك، يظل لاحتجاز ما قبل الحاكمة مخاطره الهائلة على كل من الصحة الفردية والصحة العامة:

- عادة ما يكون الأفراد في احتجاز ما قبل المحاكمة معرضين للازدحام الشديد غير المنظم.
- يتم احتجاز الأفراد لما قبل المحاكمة في ظروف "مؤقتة" دون المعايير، دون برامج رعاية صحية، أو رياضية، أو برامج عمل أو برامج تعليمية، ويستمر ذلك في الغالب لعدة شهور وأحيانا لسنوات.
- إن تعداد محتجزي ما قبل المحاكمة في ازدياد مستمر، ومع تدفق أعداد المحتجزين يصبح من المؤكد تعرض الأفراد للأمراض المعدية ونقل تلك الأمراض معهم إلى خارج مرافق الاحتجاز.
- غالبا ما تفاقم الظروف في مرافق احتجاز ما قبل المحاكمة من سوء الأوضاع الصحية. فالعديد من مراكز احتجاز ما قبل المحاكمة، وخصوصا في الدول النامية، لا توفر للمحتجزين تغذية أساسية، أو ظروف صحة عامة مناسبة، أو ملابس أو أسرّة.
- غالبا ما تحدث انتهاكات حقوق الإنسان في فترة ما قبل المحاكمة وتشمل انتزاع اعترافات تحت الإكراه، ومعاملة وحشية، لا إنسانية، ومهينة، بالإضافة إلى الانتهاكات الجنسية خاصة في حالات حساسية بعض المحتجزين بسبب عدم وعيهم بما يحدق بهم في ظروف الاحتجاز أو بسبب معاناتهم من أعراض الانسحاب المؤلمة للمخدرات.
- فيما يتعلق بالأشخاص الخاضعين للعلاج الطبي لدى اعتقالهم، فغالبا ما يؤدي احتجاز ما قبل المحاكمة إلى انقطاع لا إنساني وخطير للرعاية.

لقد أشار برنامج الأمم المتحدة المشترك لفيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز (UNAIDS) إلى السجون على أنها "حاضنات" لفيروس نقص المناعة، وفيروس التهاب الكبد الوبائي (جـ)، والسل. وفي حين أن السلطات غالباً ما تدعي أن احتجاز ما قبل المحاكمة إجراء قصير الأمد تكون فيه وسائل الحماية الصحية أمرا غير عملي، إلا أن الواقع يدل على أن المتهمين غالباً ما تنهكهم الإقامة في هذا الحجز لشهور وسنوات، الأمر الذي ينتهك حقوقهم في ضمان اتباع الاجراءات القانونية الواجبة ويهدد صحتهم. وتمثل المجموعات المهمشة اجتماعياً كالعاملين في الخدمات الإباحية ومتعاطي المخدرات هدفاً بارزاً لهذا الخطر، حيث أنهم غالبا ما يقعون ضحية غارات الاعتقال من قبل الشرطة ويُحتجزون في مراكز الاحتجاز أو مرافق "العلاج" الإجبارية وكل منها لا تقدم رعاية صحية وتفرض أعمالا إجبارية دون منح المحتجزين الحق في الاستئناف. إن السجن يعرض المحتجزين لمجموعة من المخاطر الصحية ومن ضمنها انقطاع الأدوية الضرورية جداً لعلاج نقص المناعة المكتسبة، أو السل، أو

OPEN SOCIETY INSTITUTE

الإدمان، والتعرض لإصابات جديدة أيضاً. وكما في السجون، تستمر السلوكيات الخطرة في مراكز احتجاز ما قبل المحاكمة، في حين لا تتوفر الإجراءات للوقاية من انتقال العدوى كالواقيات الذكرية، وعلاجات الإدمان، والحقن المعقمة – حتى في الأقاليم القضائية التي تتوفر فيها هذه الإجراءات في السجون العادية.

إن المعايير الدولية تنص بوضوح على أن احتجاز ما قبل المحاكمة لا بد أن يكون إجراءاً "استثنائياً" يُستخدم باعتدال. ويتحتم على مؤيدي الصحة، وحقوق الإنسان، وإصلاحات السجون تأييد البرامج التي توفر بدائل آمنة لاحتجاز ما قبل المحاكمة للأشخاص المتهمين بانتهاكات بسيطة قانونياً، وكذلك البرامج التي تقدم وقاية فعالة ضد الأمراض والعلاج لمن يتوجب بقاءهم في الاحتجاز حتى المحاكمة، والتي توفر ظروفا أفضل للاحتجاز المؤقت.

أمثلة عن الانتهاكات في الاحتجاز ما قبل المحاكمة

- أوكرانيا – أولغا بيلياك، تم تشخيص إصابتها بانفصام الشخصية وفيروس نقص المناعة المكتسبة. تم اعتقالها بتهمة السرقة في أبريل 2003. تم حجزها في مركز احتجاز ما قبل المحاكمة # 13 في مدينة كييف حيث عانت من فقدان الوزن، ومشاكل معوية، وحالات حمى وهلوسات. تقدم والداها وابنها بقضية إلى المحكمة، والتي أمرت بإطلاق سراحها في انتظار المحاكمة. إلا أن القرار تم تجاهله، وبعد 10 شهور من اعتقالها توفيت أولغا بسبب نقص العلاج الطبي في مركز احتجاز ما قبل المحاكمة.

- تايلاند – كان أحد أبرز الوصمات التي لحقت بـ"الحرب على المخدرات" في تايلاند منذ عام 2003 الاعتقال الجماعي لمجموعة اشتُبه بتعاطيها المخدرات في مراكز إعادة تأهيل إجبارية دون محاكمة جنائية أو تقييم طبي لحاجتهم لعلاج الإدمان. وطبقاً لمنظمة هيومان رايتس ووتش، فإن العديد منهم احتُجزوا لفترات مطولة – 45 يوما في العادة – في مرافق تتبع نظام السجون، حتى بعد تحويلهم للعلاج بالعيادات الخارجية. تم تقديم"إعادة التأهيل" في معظمه من قبل موظفي الأمن؛ وكانت التدريبات العسكرية هي أساس "العلاج" الذي تم تقديمه. وفي الوقت نفسه، أقرّ الأشخاص المتعاطون للمخدرات في تايلاند والذين يحتاجون بالفعل لعلاج الإدمان بتفاديهم العلاج خوفا من الاعتقال التعسفي، ومن إدراجهم على "القوائم السوداء" للحكومة، وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان.

جهود مؤسسة المجتمع المفتوح في مجالات الصحة واحتجاز ما قبل المحاكمة

في معالجة ذلك الارتباط بين الصحة العامة وعدالة ما قبل المحاكمة، يتعاون كل من برنامج الصحة العامة التابع لمؤسسة المجتمع المفتوح ومبادرة العدالة بالمجتمع المفتوح في الحملة العالمية لعدالة فترة ما قبل المحاكمة. فمن 2008 إلى 2011، ستدير مؤسسة المجتمع المفتوح وتشجع على الأبحاث، وستطور نشرات، وستنخرط في رفع دعاوى قضائية، وستعمل مع المجموعات المحلية على تطوير برامج تتناول ذلك الارتباط بين احتجاز ما قبل المحاكمة بأمور الصحة مع التركيز على احتياجات المحتجزين المعرضين لأسوأ أنواع الانتهاكات كالأشخاص الذين يعانون من أمراض نقص المناعة المكتسبة والسل، والعاملون في المجال الإباحي، والمتعاطون للمخدرات. وفي هذه المرحلة يتمثل التعاون في برنامج تشغيلي فقط ولا يشمل مبادرة تقديم منح.

الأهداف

- زيادة قاعدة الأدلة على: تداعيات الاستخدام الواسع لاحتجاز ما قبل المحاكمة على الصحة العامة ؛ وأفضل الممارسات المتعلقة بتوفير الخدمات الصحية في الاحتجاز ما قبل المحاكمة؛ والآثار الصحية السلبية للاحتجاز على علاج الإدمان؛ وقابلية تطبيق مبادرات العلاج التي تنبثق من المجتمع.
- تطوير برامج لإطلاق سراح المحتجزين لما قبل المحاكمة ممن يعانون من مشاكل صحية.
- زيادة التعاون بين المؤيدين في مجالي الصحة والسجون لتطوير حلول للمشاكل المتعلقة بالصحة وحقوق الإنسان في الاحتجاز ما قبل المحاكمة.
- تطوير بيانات ووثائق لمساعدة موظفي السجون والصحة على حل المشاكل ذات القلق المشترك.
- زيادة حجم التمويل المخصص لنقاط التداخل بين الصحة وحقوق الإنسان في مرحلة ما قبل المحاكمة.
- الوصول بالقضايا إلى جهات صنع القرار الدولية لتطوير سابقات في الحقوق الصحية لحجز ما قبل المحاكمة.

جهات الاتصال

دانييل وولف
مدير
البرنامج الدولي لتطوير الحد من الضرر
dwolfe@sorosny.org

مارتن شونتيتش
مدير قانوني
إصلاح القضاء الجنائي الوطني
mschoenteich@justiceinitiative.org

جوناثان كوهين
مدير
مبادرة القانون والصحة
jcohen@sorosny.org

وجدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورج بوقوع انتهاكات لحق السيدة بيلياك في الحياة، وواجب الدولة في القيام بالتحقيقات الملائمة، وانتهاك لحق السيدة بيلياك في الحرية، وقد حكمت بتعويض مالي للأحياء من أفراد أسرتها. انظر قرار المحكمة في:

http://cmiskp.echr.coe.int/tkp197/viewhbkm.asp?action=open&table=F69A27FD8FB86142BF01C1166DEA398649&key=75243&sessionId=17334313&skin=hudoc-en&attachment=true

القبور لا تكفي: الحرب على المخدرات، نقص المناعة المكتسبة/الإيدز، وانتهاكات حقوق الإنسان. منظمة هيومان رايتس ووتش 2004. عبر الإنترنت:

http://www.hrw.org/en/node/12005/section/2